Journal of Historical and Cultural Studies, Vol.17, No. (70), (2026): 372 – 393
DOI: https://doi.org/10.25130/jhcs.17.70.19.2026

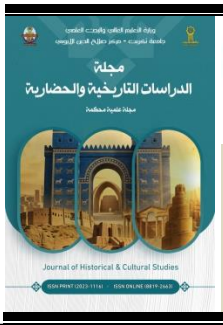

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية

Journal of historical & cultural studies
Print - ISSN: 20231116 & Online - ISSN: 88192663

Journal Homepage:
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/396

JHCS
مجلة الدراسات التاريخية والحضارية

The Economic Conditions in Tunisia During the Years of the Global Economic Crisis (1929–1933)

*Researcher Name(1): Assistant Lecturer- Emad Talafah Mohammed
*Work Aadrees: Tikrit University - College of Education for Women - Modern and Contemporary History - Arab World
*Email: emad.tlfah@tu.edu.iq

- Global economic crisis,
- Tunisia 1929–1933,
- colonial economy,
- French policies,
- social and economic impact.

Article Information:

Received: 18/5/2026
Received in revised form:10/6/2026
Accepted:14/6/2026
Final Proofreading:7/6/2026
Published:18/6/2026

Information of the corresponding researcher:

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY /LICENSE. http://creativecommons.org/licenses/by/4.0

Abstract:
This study focuses on examining the economic transformations in Tunisia during the years of the global economic crisis (1929–1933), under the French protectorate and Tunisia's dependence on foreign markets, and the resulting disruptions in production, trade, and social conditions. The research problem revolves around understanding the extent to which the crisis affected local economic structures and the nature of the policies adopted by the Protectorate authorities to address it, particularly since these policies primarily aimed at protecting colonial interests without providing actual support to small farmers and workers. The significance of the study lies in highlighting a pivotal stage in Tunisian economic history, understanding the nature of the economy during the protectorate period and the limits of its independence, clarifying the crisis's impact on social structures, and revealing popular discontent, as well as illustrating how colonial policies deepened economic disparities and shed light on the relationship between economic crises and social and national awareness. The study's objectives include analyzing the manifestations of the economic crisis in Tunisia, determining its impact on key economic sectors such as agriculture and trade, examining its social repercussions, clarifying the economic and financial policies implemented by the Protectorate authorities, and providing a historical perspective specific to the Tunisian experience compared to the global economic context. The research methodology relies on a historical-analytical and descriptive approach, tracing economic events within their temporal and political context and reviewing official data and contemporary newspapers. The study yielded key findings, including a significant decline in agricultural production, stagnation in domestic and foreign trade, rising unemployment and deteriorating living standards, emergence of popular unrest, and the short-sightedness of French policies in addressing the crisis. To mitigate the effects of future crises, the study recommends diversifying local production, developing the industrial sector, establishing comprehensive financial and social support mechanisms for farmers and workers, improving transportation and marketing networks, and strengthening societal awareness and independent economic policies.

Journal of Historical and Cultural Studies, Vol.0, No. (00), (0000): 1 – 10
DOI:

الأوضاع الاقتصادية في تونس خلال سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية 1929–1933م

*اسم الباحث المراسل: م.م عماد طلفاح محمد
*مكان العمل: جامعة تكريت– كلية التربية بنات– تاريخ حديث ومعاصر– وطن عربي
*البريد الالكتروني: emad.tlfah@tu.edu.iq

ملخص:

يركز البحث على دراسة التحولات الاقتصادية في تونس خلال سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية 1929–1933م، في ظل الحماية الفرنسية واعتماد الاقتصاد التونسي على الأسواق الخارجية، وما نتج عن ذلك من اختلالات في الإنتاج والتجارة والأوضاع الاجتماعية، وتتمثل مشكلة البحث في محاولة فهم مدى تأثير الأزمة على الهياكل الاقتصادية المحلية، وطبيعة السياسات التي انتهجتها سلطات الحماية للتعامل معها، لا سيما أن هذه السياسات ركزت غالبًا على حماية مصالح المستعمر، دون تقديم دعم فعلي للفلاحين والعمال، تكمن أهمية البحث في تسليطه الضوء على مرحلة مفصلية من التاريخ الاقتصادي التونسي، وفهم طبيعة الاقتصاد خلال فترة الحماية وحدود استقلاله، مع توضيح انعكاسات الأزمة على البنية الاجتماعية وظهور مظاهر الاحتقان الشعبي، ، أهداف البحث تشمل تحليل مظاهر الأزمة الاقتصادية في تونس، وتحديد أثرها على القطاعات الاقتصادية الأساسية كالزراعة والتجارة، ودراسة انعكاساتها الاجتماعية، مع توضيح السياسات الاقتصادية والمالية التي انتهجتها سلطات الحماية، وتقديم قراءة تاريخية خاصة بالتجربة التونسية مقارنة بالسياق العالمي، ومنهج البحث يعتمد على المنهج التاريخي التحليلي والوصفي، من خلال تتبع الأحداث الاقتصادية وربطها بالسياق الزمني والسياسي، واستعراض البيانات الرسمية والصحف المعاصرة، أسفرت الدراسة عن نتائج رئيسية، أبرزها تراجع الإنتاج الزراعي بشكل كبير، وركود التجارة الداخلية والخارجية، وارتفاع معدلات البطالة وتدهور مستوى المعيشة، وظهور مظاهر الاحتقان الشعبي، ، ومن أجل الحد من آثار الأزمات المستقبلية، يوصي البحث بتنويع الإنتاج المحلي، تطوير القطاع الصناعي، إنشاء آليات دعم مالي واجتماعي للفلاحين والعمال، تحسين شبكات النقل والتسويق، وتعزيز الوعي المجتمعي والسياسات الاقتصادية المستقلة.

الكلمات المفتاحية

- الأزمة الاقتصادية العالمية.
- تونس 1929–1933م.
- الاقتصاد الاستعماري.
- السياسات الفرنسية.
- الأثر الاجتماعي والاقتصادي.

معلومات البحث

تاريخ استلام البحث:2026/5/18
تاريخ استلام النسخة النهائية:2026/6/10
تاريخ قبول النشر:2026/6/14
تاريخ اجراء التدقيق اللغوي:7 /2026/6
تاريخ النشر على موقع المجلة:2026/6/18

معلومات الباحث المراسل:

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY /LICENSE. http://creativecommons.org/licenses/by/4.0

المقدمة:

شهدت تونس خلال سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية الممتدة بين 1929 و1933م وضعًا اقتصاديًا بالغ التعقيد، ارتبط أساسًا بانعكاسات الكساد العالمي على الاقتصادات المرتبطة بالسوق الرأسمالية الدولية، وقد كان الاقتصاد التونسي آنذاك جزءًا من المنظومة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية، يعتمد اعتمادًا كبيرًا على تصدير المنتجات الفلاحية والمواد الأولية، وهو ما جعله شديد التأثر بانخفاض الأسعار العالمية وتراجع الطلب الخارجي، أدى ذلك إلى اضطراب التوازن الاقتصادي العام، وظهور مظاهر واضحة للركود في مختلف القطاعات الإنتاجية.

تجلّت آثار الأزمة بصورة خاصة في القطاع الزراعي الذي مثّل العمود الفقري للاقتصاد التونسي، حيث انخفضت مداخيل الفلاحين نتيجة تراجع أسعار الحبوب والزيتون، وتزايدت ظاهرة المديونية، وانتشرت البطالة الموسمية في الأرياف، كما انعكس هذا التدهور على الحياة الحضرية، فشهدت المدن ركودًا تجاريًا واضحًا، وتراجعًا في القدرة الشرائية، وارتفاعًا في معدلات الفقر، وهو ما أسهم في تفاقم الأوضاع الاجتماعية وازدياد الاحتقان الشعبي خلال تلك السنوات.

أمام هذه التطورات اتخذت سلطات الحماية الفرنسية جملة من الإجراءات الاقتصادية والمالية التي هدفت أساسًا إلى حماية المصالح الاستعمارية وضمان استقرار الموارد الموجهة إلى المتروبول، دون مراعاة حقيقية لحاجات المجتمع التونسي، وقد أسهم هذا التوجه في تعميق آثار الأزمة بدل الحد منها، وكشف عن طبيعة البنية الاقتصادية التابعة لتونس خلال فترة الحماية، وتكتسب دراسة هذه المرحلة أهمية خاصة لما توفره من فهم أعمق لتداعيات الأزمات العالمية على الاقتصادات المستعمَرة، ودورها في بلورة الوعي الاجتماعي والوطني في تونس.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة هذا البحث حول فهم طبيعة التحولات التي عرفها الاقتصاد التونسي خلال سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية 1929–1933م، في ظل واقع الحماية الفرنسية وتبعية البنية الاقتصادية للأسواق الخارجية، وما نتج عن ذلك من اختلالات في الإنتاج والتجارة والأوضاع الاجتماعية .

كما واجهت الدراسة جملة من الصعوبات المنهجية المرتبطة بطبيعة المادة التاريخية محل البحث، لعل أبرزها ندرة المصادر الرقمية المتخصصة التي تتناول الوضع الاقتصادي في تونس خلال سنوات الأزمة العالمية (1929–1933م)، إضافة إلى تشتت الوثائق الأرشيفية بين مصادر مختلفة وصعوبة الوصول إلى بعضها، كما واجه الباحث تحديات تتعلق بعدم تجانس البيانات الاقتصادية المتاحة

وتفاوت دقتها، الأمر الذي استلزم قدرًا أكبر من التحليل النقدي والمقارنة بين المصادر المختلفة للوصول إلى صورة أقرب للواقع التاريخي.

وانطلاقًا من ذلك يطرح البحث سؤاله المركزي الآتي: **إلى أي مدى أسهمت الأزمة الاقتصادية العالمية في تعميق الاختلالات الاقتصادية في تونس خلال سنوات 1929–1933م، وما طبيعة السياسات التي انتهجتها سلطات الحماية في مواجهة هذه الأزمة؟**

أهمية البحث:

1. تكمن أهمية هذا البحث في كونه يسلّط الضوء على مرحلة مفصلية من التاريخ الاقتصادي التونسي ارتبطت بصدمات اقتصادية عالمية كبرى.
2. يسهم في إبراز طبيعة الاقتصاد التونسي خلال فترة الحماية وحدود استقلاله عن السوق الرأسمالية العالمية.
3. يوضح انعكاسات الأزمة الاقتصادية على البنية الاجتماعية، خاصة أوضاع الفلاحين والعمال والشرائح الهشة.
4. يكشف دور السياسات الاستعمارية في التعامل مع الأزمات ومدى تأثيرها في تعميق التفاوتات الاقتصادية.
5. يفتح آفاقًا لفهم العلاقة بين الأزمات الاقتصادية ونشوء الوعي الاجتماعي والوطني في تونس.

أهداف البحث:

1. تحليل مظاهر الأزمة الاقتصادية في تونس خلال الفترة 1929–1933م.
2. تحديد أثر الأزمة العالمية على القطاعات الاقتصادية الأساسية، وخاصة الزراعة والتجارة.
3. دراسة الانعكاسات الاجتماعية للأزمة على المجتمع التونسي.
4. توضيح السياسات الاقتصادية والمالية التي انتهجتها سلطات الحماية خلال الأزمة.
5. تقديم قراءة تاريخية تبرز خصوصية التجربة التونسية مقارنة بالسياق الاقتصادي العالمي.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي من خلال تتبع الأحداث الاقتصادية وربطها بسياقها الزمني والسياسي، كما يستعين بالمنهج الوصفي في عرض المعطيات الاقتصادية الواردة في الوثائق الرسمية والصحف المعاصرة للأزمة.

المبحث الأول: الإطار العام للأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على تونس:

المطلب الأول: مفهوم الأزمة الاقتصادية العالمية 1929م وأسبابها العامة:

الأزمة الاقتصادية العالمية التي اندلعت في عام 1929م تُعرف تاريخيًا بـــ"الكساد الكبير Great) " (Depression، وتمثل نقطة تحول محورية في التاريخ الاقتصادي المعاصر، إذ كانت أول أزمة كبرى تؤثر بشكل واسع وعميق على اقتصادات معظم دول العالم في النصف الأول من القرن العشرين، ويمكن تعريف الأزمة الاقتصادية العالمية على أنها تراجع حاد ومستمر في النشاط الاقتصادي العالمي، شمل انخفاض الإنتاج الصناعي والزراعي، وتقلص حجم التجارة الدولية، وارتفاع معدلات البطالة، وانهيار الأسواق المالية، مع فقدان واسع للثقة في المؤسسات الاقتصادية، هذا الانكماش الاقتصادي لم يقتصر على بلد أو منطقة محددة، بل امتد ليشمل الاقتصادات الصناعية الرئيسية في أوروبا وأمريكا الشمالية، وتأثرت به مستعمرات هذه الدول بما فيها تونس، التي كانت تحت الحماية الفرنسية، نظرًا لاعتمادها الكبير على التجارة الدولية وارتباطها بالأسواق الأوروبية.

أما عن أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية 1929م، فهي متعددة ومتداخلة بين الاقتصادية والمالية والاجتماعية، ويمكن إجمالها في مجموعة من العوامل الرئيسة، أولها الفقاعات المالية في بورصة وول ستريت التي شهدت ارتفاعًا غير مبرر في أسعار الأسهم خلال عشرينات القرن العشرين، وهو ما أدى إلى انهيار السوق فجأة في أكتوبر 1929 (Tunisia’s Economic Situation 1932–1939)، وأطلق سلسلة من الإفلاسات المصرفية في الولايات المتحدة، ثانيًا الإفراط في الإنتاج الصناعي والزراعي مقارنة بالقدرة الشرائية الحقيقية للأفراد، ما خلق فائضًا هائلًا في المنتجات لم يستطع السوق استيعابه، مما أدى إلى تراجع الأسعار وخسائر الشركات والمزارعين، ثالثًا سياسات الائتمان والمصارف غير المستقرة، إذ اعتمدت البنوك على تقديم قروض مفرطة للمستثمرين والمضاربين في الأسهم دون وجود ضمانات كافية، ما أضعف أساس القطاع المالي وجعل الاقتصاد أكثر عرضة للصدمات (عبد القادر، 2010: 120).

رابعًا التفاوت الاقتصادي والاجتماعي الداخلي في الدول الصناعية، حيث كانت الطبقات الفقيرة والمستضعفة تعاني من محدودية الدخل، بينما تراكم الثروة في أيدي عدد قليل من الأفراد، مما قلل القدرة الاستهلاكية العامة وزاد من هشاشة الاقتصاد أمام أي ركود، خامسًا، السياسات التجارية الحمائية التي تبنتها بعض الدول بعد انهيار الاقتصاد الأمريكي، مثل رفع الرسوم الجمركية، والتي

أدت إلى تراجع كبير في حركة التجارة الدولية، وبالتالي تأثر الاقتصادات المرتبطة بتصدير واستيراد السلع، بما في ذلك اقتصادات المستعمرات (عبد الحافظ، 1999: 87).

وبهذا يتضح أن الأزمة الاقتصادية العالمية لم تكن نتيجة سبب واحد، بل تراكم مجموعة من العوامل المالية والإنتاجية والسياسية والاجتماعية، مما أدى إلى سلسلة من الانهيارات الاقتصادية المتتابعة، ومن خلال هذا الإطار العام يمكن فهم كيفية انتقال الصدمة الاقتصادية من الولايات المتحدة إلى باقي دول العالم، بما في ذلك تونس، التي تأثرت بشكل مباشر بانخفاض أسعار منتجاتها الزراعية وتراجع الطلب على صادراتها، الأمر الذي ساهم في إضعاف بنيتها الاقتصادية وزيادة هشاشة المجتمع التونسي خلال سنوات الأزمة.

المطلب الثاني: موقع الاقتصاد التونسي في المنظومة الاقتصادية العالمية خلال فترة الحماية الفرنسية:

خلال فترة الحماية الفرنسية (1881–1956م)، ارتبط الاقتصاد التونسي ارتباطًا وثيقًا بالمنظومة الاقتصادية العالمية، وبشكل خاص بالاقتصاد الفرنسي، الذي كان القوة المهيمنة في المنطقة، فإن الاقتصاد التونسي اتسم بطابع تابع ومغلق جزئيًا على مصالح المستعمر الفرنسي، حيث ركزت البنية الاقتصادية على تلبية حاجات السوق الفرنسية في المقام الأول، سواء من المواد الزراعية أو الموارد الطبيعية، فقد شكلت الزراعة المصدر الرئيسي للدخل القومي، مع اعتماد كبير على تصدير الحبوب، زيت الزيتون، والفواكه، بينما بقي القطاع الصناعي محدودًا ومتخلفًا، يقتصر أساسًا على الصناعات الغذائية والصناعات الحرفية الصغيرة التي تخدم السوق المحلية أو السوق الفرنسية، ما جعل الاقتصاد التونسي هشًا أمام أي صدمة خارجية (علي، 2011: 53).

ارتباط الاقتصاد التونسي بالأسواق العالمية أصبح أكثر وضوحًا خلال الأزمة الاقتصادية العالمية 1929–1933م، إذ أدت تقلبات الأسعار العالمية إلى انخفاض عائدات الصادرات، وهو ما انعكس مباشرة على مستوى المداخيل الوطنية للفلاحين والتجار، وأدى إلى تفاقم الفقر والبطالة في المدن والأرياف على حد سواء، وكان من أبرز مظاهر هذا التبعية الاقتصادية اعتماد تونس على الواردات الفرنسية للمواد المصنعة الأساسية، ما جعل التوازن التجاري شديد التأثر بأي تقلص في القدرة الشرائية للسوق الفرنسية أو أي أزمة تصيب الأسواق الأوروبية الكبرى (بلجوك، (د.ت): 78).

كما أدى النظام المالي والمصرفي دورًا مركزيًا في تكريس هذا الارتباط بالمنظومة الاقتصادية العالمية، إذ كانت البنوك الفرنسية العاملة في تونس تمثل قناة رئيسية لتحويل المدخرات المحلية إلى

استثمارات في فرنسا، وبالتالي أصبح الاقتصاد التونسي معرضًا بشكل مباشر لتقلبات الأسواق المالية الأوروبية والأمريكية، ونلاحظ أن هذا الهيكل الاقتصادي المهيمن عليه من قبل المستعمر ساهم في زيادة هشاشة تونس أمام الأزمة العالمية، إذ أن ضعف التنويع الاقتصادي، وتبعية الإنتاج الزراعي للأسواق الخارجية، وغياب السياسات الاقتصادية المستقلة، جعل الاقتصاد الوطني عاجزًا عن مقاومة صدمات الأسعار والتقلبات المالية الدولية (طلفاح، 2005: 66).

وهذا الوضع لم يكن خاصًا بتونس فقط، بل امتد إلى بقية مناطق الحماية الفرنسية في شمال إفريقيا، حيث عرفت الجزائر نمطًا اقتصاديًا مشابهًا يقوم على توجيه الإنتاج الفلاحي نحو فرنسا مقابل ضعف الاستثمار المحلي، وهو ما عمّق من هشاشة البنية الاقتصادية أمام الأزمة العالمية (بلجوك، (د.ت): 78)، كما شهد المغرب بدوره تراجعًا في أسعار المواد الخام المحلية مقابل ارتفاع كلفة السلع المستوردة ضمن نفس الإطار الاستعماري الفرنسي، مما يعكس وحدة السياسة الاقتصادية الاستعمارية وآثارها المتشابهة على الأقاليم الثلاثة (طلفاح، 2005: 66)، غير أن حدة الارتباط المالي بالمؤسسات المصرفية الفرنسية في تونس جعلت تأثير الأزمة النقدية أكثر سرعة ووضوحًا مقارنة ببعض الأقاليم المجاورة، وهو ما يبرز خصوصية التجربة التونسية داخل السياق المغاربي خلال سنوات الأزمة.

بناءً على ذلك يظهر أن موقع الاقتصاد التونسي في المنظومة العالمية خلال فترة الحماية الفرنسية كان تبعيًا بطبيعته، يعتمد على تصدير المواد الخام والزراعية، واستيراد المواد المصنعة، مع تبعية كاملة للسياسات المالية والتجارية الفرنسية، وقد ساهم هذا الارتباط في تعميق تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على تونس خلال الفترة 1929–1933م، حيث انعكست الانكماشات العالمية مباشرة على الإنتاج الوطني ومستوى المعيشة، وهو ما أسس لفهم طبيعة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية التي تلت هذه الأزمة.

المبحث الثاني: مظاهر الأزمة الاقتصادية في تونس خلال سنوات 1929–1933م:

شهدت تونس خلال سنوات 1929–1933م انخفاضًا حادًا في الإنتاج الزراعي، وتراجع التجارة الداخلية والخارجية، مما أدى إلى فقدان العديد من الفلاحين والعمال لوظائفهم وارتفاع البطالة.

المطلب الأول: تأثير الأزمة على القطاع الزراعي والإنتاج الفلاحي:

شكل القطاع الزراعي العمود الفقري للاقتصاد التونسي خلال فترة الحماية الفرنسية، حيث اعتمدت الدولة الاستعمارية على تصدير المنتجات الزراعية الأساسية مثل الحبوب، الزيتون، التمور، والفواكه

إلى الأسواق الأوروبية، لا سيما السوق الفرنسية، ومع اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929م (ميزانيات ومصاريف المناطق التونسية 1924–1939)، شهدت الأسعار العالمية للمواد الزراعية انخفاضًا حادًا نتيجة ركود الطلب في الأسواق الدولية، وهو ما انعكس بشكل مباشر على دخل الفلاحين وارتفاع نسبة الديون بينهم، إذ اضطر العديد منهم إلى الاقتراض لتغطية تكاليف الإنتاج الأساسية، ونتيجة لذلك تراجع حجم الإنتاج الزراعي الكلي، خاصة في مناطق إنتاج الحبوب والزيتون، إذ انخفضت المساحات المزروعة في بعض المناطق بسبب محدودية رأس المال وصعوبة الوصول إلى الأسواق الخارجية (مصطفى وحسن، (د.ت): 91).

كما أدت الأزمة إلى تراجع الاستثمارات في الزراعة الحديثة، حيث امتنع المستثمرون الفرنسيون عن ضخ رؤوس الأموال في مشاريع تحسين الإنتاج الزراعي أو تطوير البنية التحتية للري والمواصلات الزراعية، وهو ما أثر على الإنتاجية طويلة المدى، كما عانى الفلاحون من تفاقم مشاكل التسويق والتصدير، إذ كانت شبكة النقل والأسواق المحلية غير قادرة على امتصاص الفائض الزراعي، مما أدى إلى خسائر اقتصادية مباشرة للفلاحين وتراجع القدرة الشرائية لديهم، وفي بعض المناطق، ظهرت ظواهر مثل هجرة اليد العاملة الريفية إلى المدن بحثًا عن فرص عمل بديلة، وهو ما أحدث فراغًا في النشاط الزراعي وزاد من صعوبة الإنتاج خلال سنوات الأزمة (النجار، 2009: 102).

أيضا انعكست الأزمة على تغيرات نوعية في الإنتاج الزراعي، إذ حاول الفلاحون في بعض الأحيان التحول من محاصيل التصدير إلى المحاصيل المحلية الاستهلاكية لتلبية احتياجاتهم المعيشية، إلا أن محدودية الأراضي والإمكانيات حالت دون تعويض الخسائر الناتجة عن تراجع الصادرات، وقد أظهرت الوثائق الرسمية وتقارير الإقامة العامة الفرنسية خلال تلك الفترة أن الإنتاج الزراعي شهد انخفاضًا ملموسًا في معظم ال، خصوصًا في المناطق الزراعية الكبرى مثل باجة وسيدي بوزيد والقصرين (أبو العلا وآخرون، 2009: 58)، مما أكد هشاشة الاقتصاد التونسي واعتماده على الأسواق الخارجية، وبرزت الحاجة الماسة إلى سياسات اقتصادية تهدف إلى حماية الفلاحين وتنويع الإنتاج الزراعي لمواجهة الصدمات العالمية.

المطلب الثاني: انعكاسات الأزمة على التجارة والأسواق الداخلية والخارجية:

تأثرت التجارة التونسية بشكل كبير خلال سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية 1929–1933م، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، نتيجة الانكماش الاقتصادي العالمي وتراجع الطلب على المنتجات التونسية في الأسواق الأوروبية، وخاصة السوق الفرنسية التي كانت المستورد الرئيس للمنتجات الزراعية والفلاحية التونسية، فقد أدى انخفاض الأسعار العالمية للمواد الأساسية مثل الحبوب والزيتون والفواكه إلى تراجع العوائد من الصادرات، وهو ما أثر مباشرة على التوازن التجاري لتونس وأدى إلى تراكم الفائض السلعي دون قدرة الأسواق المحلية على امتصاصه، نتيجة محدودية القوة الشرائية لدى السكان وانخفاض مستويات الدخل بعد تقلص فرص العمل (كروغمان، 2010: 134).

على المستوى الداخلي عانى السوق التونسي من ركود حاد في النشاط التجاري، حيث توقفت أو تباطأت حركة بيع وشراء المواد الأساسية في المدن الكبرى مثل تونس العاصمة وصفاقس وسوسة، مما انعكس سلبًا على التجار والحرفيين والباعة الصغار، وخلق سلسلة من الأزمات المتشابكة بين الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، كما ارتفعت تكاليف النقل والتخزين بسبب ضعف التدفقات المالية، وهو ما أثر على قدرة التجار على المحافظة على توازن الأسواق المحلية وتوفير السلع للمستهلكين بأسعار مقبولة (كينز، 1991: 207).

أما على المستوى الخارجي فقد أبرزت الأزمة هشاشة التجارة التونسية واعتمادها المفرط على السوق الفرنسية والأوروبية، فقد تراجع حجم الصادرات الزراعية إلى فرنسا وأوروبا، كما انخفضت قيمة المنتجات المصدرة بشكل ملحوظ، وأدت الحماية الجمركية التي اعتمدتها بعض الدول الأوروبية كرد فعل على الأزمة إلى تضييق أسواق التصدير التونسية أكثر فأكثر، كما تزايدت صعوبة الحصول على السلع المصنعة المستوردة من فرنسا، مما أثر على النشاط الصناعي المحلي والتجارة بين المدن الداخلية، وقد أظهرت الوثائق الاقتصادية الفرنسية من فترة الإقامة العامة أن تراجع العوائد التجارية أدى إلى اختلال ميزان المدفوعات وزيادة الضغط على الاقتصاد الوطني، مما أبرز الحاجة إلى سياسات تجارية مرنة واستراتيجيات حماية للأسواق المحلية، وهو ما لم يتم تنفيذه بفعالية خلال سنوات الأزمة (أرنولد، 1992: 89)، إذ شكّلت الأزمة الاقتصادية العالمية صدمة شديدة للاقتصاد التونسي، إذ أظهرت ضعف مرونته واعتماده الكبير على الأسواق الخارجية، كما عمّقت الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية، سواء على مستوى الإنتاج الزراعي أو النشاط التجاري، داخليًا وخارجيًا.

وهذا الانكماش في التجارة الخارجية لم يكن مقتصرًا على تونس، بل ظهر بصورة متقاربة في الجزائر والمغرب أيضًا، حيث واجهت الجزائر تراجعًا حادًا في صادراتها الزراعية نحو فرنسا نتيجة السياسات الحمائية الأوروبية، مع اعتماد مماثل على السوق الفرنسية في تصريف الإنتاج، وهو ما أدى إلى اختلالات تجارية مشابهة في ميزان المدفوعات (طلفاح، 2005: 66)، كما عرف المغرب بدوره تراجعًا في المبادلات التجارية مع أوروبا وتضييقًا في الأسواق الخارجية بفعل الإجراءات الحمائية خلال الأزمة، مما يعكس وحدة التأثير الاستعماري في تنظيم العلاقات التجارية داخل شمال إفريقيا (عبد القادر، 2009: 120).

المبحث الثالث: الآثار الاجتماعية للأزمة الاقتصادية في المجتمع التونسي:

أدت الأزمة الاقتصادية 1929–1933م إلى ارتفاع البطالة وتدهور مستوى المعيشة في المدن والأرياف، وانتشار الفقر وسوء التغذية، مع ظهور مظاهر الاحتقان الشعبي بين السكان.

المطلب الأول: البطالة وتدهور المستوى المعيشي في الأرياف والمدن:

خلال سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية 1929–1933م، شهد المجتمع التونسي تدهورًا ملموسًا في مستويات البطالة والدخل، مع آثار مباشرة على الحياة اليومية للفلاحين والعمال، في الأرياف، مثلاً أظهرت تقارير الإقامة العامة الفرنسية لعام 1931 أن إنتاج الحبوب في مناطق باجة وسيدي بوزيد انخفض بنحو 30% مقارنة بعام 1928 نتيجة تراجع أسعار القمح في الأسواق الأوروبية من 30 فرنكًا للقنطار إلى 15 فرنكًا تقريبًا (تقارير إحصائية رسمية – الأرشيف الوطني التونسي)، ما دفع الفلاحين إلى تقليص الأراضي المزروعة أو بيع ممتلكاتهم لسداد الديون، كما اضطر العديد من العمال الموسميين في زراعة الزيتون في القصرين وجندوبة إلى البحث عن أعمال بديلة في المدن أو حتى الهجرة المؤقتة إلى فرنسا للعمل في المصانع، وهو ما أضعف الإنتاج الزراعي المحلي وخلق فراغًا في اليد العاملة.

أما في المدن الكبرى مثل تونس وصفاقس وسوسة، فقد تسبب ركود التجارة وتراجع الصناعات المحلية في إغلاق العديد من الحوانيت والمصانع الصغيرة بين عامي 1930 و1932، مما أدى إلى فقدان مئات العمال لمصدر رزقهم، مثلا سجّلت تقارير غرفة التجارة في تونس العاصمة انخفاضًا بنسبة 25% في أنشطة تجارة المواد الغذائية والمستلزمات اليومية بين عامي 1930 و1931 (La Dépêche tunisienne، (د.ت))، وترافقت هذه الخسائر الاقتصادية مع انخفاض أسعار السلع

الأساسية بنسبة وصلت إلى 40% في بعض الأسواق المحلية، وهو ما ضاعف من صعوبة المعيشة للطبقات المتوسطة والفقيرة (ميزانيات تونس خلال فترة الأزمة).

ولم تكن مظاهر البطالة وتدهور المستوى المعيشي في تونس حالة منفردة، بل جاءت متقاربة مع ما شهدته الجزائر والمغرب خلال الفترة نفسها، حيث سجلت الجزائر بدورها انخفاضًا في الإنتاج الزراعي وتراجعًا حادًا في أسعار الحبوب، ما أدى إلى اتساع دائرة البطالة في الأرياف ودفع أعدادًا من العمال الزراعيين إلى الهجرة نحو المدن أو إلى فرنسا بحثًا عن العمل، وهو نمط مشابه لما حدث في المناطق التونسية الريفية (بلجوك، (د.ت): 78)، كما عرفت المغرب وضعًا قريبًا تمثل في تراجع النشاط الفلاحي في بعض المناطق الداخلية وازدياد الضغط على المراكز الحضرية، مع ارتفاع معدلات الفقر والهجرة الداخلية نحو المدن الكبرى مثل الدار البيضاء والرباط نتيجة ركود الأسواق وتقلص فرص العمل (طلفاح، 2005: 66)، ويُظهر هذا التشابه أن الأزمة الاقتصادية العالمية أنتجت آثارًا اجتماعية متقاربة في الأرياف والمدن داخل المستعمرات الفرنسية الثلاث، غير أن حدة الانعكاسات في تونس بدت أكثر ارتباطًا بتقلص أسعار المواد الزراعية الأساسية واعتماد الاقتصاد الريفي على الزراعة التصديرية، مما جعل تأثير البطالة وتدهور المعيشة أكثر مباشرة وسرعة في الانتشار داخل المجتمع التونسي مقارنة ببعض المناطق الريفية في الجزائر والمغرب.

كما ظهرت آثار الأزمة الاجتماعية بشكل واضح في الهجرة الداخلية والضغط على الأحياء الفقيرة، حيث لجأت الأسر الريفية إلى مدن مثل تونس وصفاقس بحثًا عن فرص عمل في البناء والخدمات، وهو ما أدى إلى اكتظاظ الأحياء الشعبية وظهور مشاكل صحية واجتماعية جديدة، وسجّلت سجلات المستوصفات والمستشفيات في تونس العاصمة خلال الفترة 1931–1933 زيادة كبيرة في حالات سوء التغذية بين الأطفال (وثائق المصروفات العامة والبنية الاقتصادية في تونس 1924–1939)، وارتفاع معدلات الأمراض المرتبطة بالحرمان الغذائي، كما اضطرت بعض الأسر إلى إرسال الأبناء للعمل في سن مبكرة، أو حتى إلى الانخراط في الأعمال غير الرسمية، بما يعكس شدة الأزمة الاجتماعية التي رافقت الانكماش الاقتصادي.

كما يرتبط التاريخ الاقتصادي في تونس خلال سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية (1929–1933م) ارتباطًا وثيقًا بالتاريخ الاجتماعي، إذ لا يمكن فهم التحولات الاقتصادية بمعزل عن انعكاساتها الاجتماعية، ولا فهم البنية الاجتماعية دون تحليل آليات الاقتصاد الاستعماري الذي حكم البلاد في تلك المرحلة، فقد أدت الأزمة إلى اضطرابات واسعة في الإنتاج والأسعار والتجارة، انعكست مباشرة على

مستويات المعيشة، والبطالة، وأنماط الاستهلاك داخل المجتمع التونسي، وهو ما يجعل الربط بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي ضرورة منهجية لفهم طبيعة الأزمة في سياقها التاريخي.

من الناحية الهيكلية يظهر التاريخ الاقتصادي في هذه الفترة من خلال دراسة حركة الأسعار، وحجم الإنتاج الزراعي والصناعي، والتجارة الخارجية، والسياسات المالية التي اعتمدتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية، في المقابل يعكس التاريخ الاجتماعي آثار هذه التحولات على الفئات الاجتماعية المختلفة، مثل الفلاحين، والعمال، وصغار التجار، حيث تدهورت القدرة الشرائية وازدادت معدلات الفقر والبطالة نتيجة انخفاض الدخل الحقيقي وارتفاع تكاليف المعيشة، ويؤكد الأدب الاقتصادي أن الأزمات المالية تؤدي عادة إلى اختلال التوازن بين العرض والطلب، مما ينعكس على البنية الاجتماعية بشكل مباشر (شعبان، 2011: 53).

وفي هذا السياق تبرز مسألة التمييز بين انخفاض أسعار المواد الخام المحلية وارتفاع أسعار السلع المستوردة كعنصر محوري في فهم طبيعة الاختلال الاقتصادي، فقد شهدت تونس خلال الأزمة انخفاضًا ملحوظًا في أسعار المنتجات الزراعية المحلية، وخاصة الحبوب والمنتجات الفلاحية، نتيجة تراجع الطلب العالمي وتقلص حركة التصدير، في حين ظلت أسعار السلع المستوردة أو ارتفعت نسبيًا بسبب تكاليف النقل والسياسات الجمركية والارتباط بالنظام النقدي الاستعماري، هذا التناقض بين انخفاض أسعار الإنتاج المحلي وارتفاع أسعار المستورد أدى إلى ضغط مزدوج على الاقتصاد المحلي، حيث تراجعت مداخيل المنتجين من جهة، وارتفعت كلفة الاستهلاك من جهة أخرى، مما عمّق الأزمة الاجتماعية.

وإن مثل هذا الاختلال في بنية الأسعار يمثل سمة أساسية من سمات الأزمات الرأسمالية، حيث تتأثر الأسواق المحلية بالتقلبات العالمية وتتحول إلى أسواق تابعة وغير مستقلة (كروغمان، 2010: 134)، كما أن انهيار الطلب الكلي يؤدي إلى انخفاض الإنتاج والدخول، مما يخلق دائرة ركود اقتصادي ممتدة تؤثر على مختلف القطاعات (كينز، 1991: 207)، وينعكس هذا بوضوح في الحالة التونسية خلال فترة الحماية، حيث لعبت البنية الاستعمارية دورًا في إعادة توجيه الاقتصاد نحو خدمة السوق الخارجية على حساب الحاجات الداخلية.

وظهر في السنوات الأولى من الأزمة شهدت تراجعًا حادًا في صادرات المواد الفلاحية، مقابل ارتفاع كلفة بعض المواد المستوردة الأساسية، وهو ما أدى إلى اختلال ميزان الأسعار المحلي

(الأرشيف الوطني التونسي)، كما برز تزايد الشكاوى الاجتماعية من غلاء المعيشة رغم انخفاض أسعار المنتجات المحلية في الأسواق الفلاحية (La Petite Tunisie، 1929؛ 1932).

ومن الناحية الاجتماعية أدى هذا التناقض في بنية الأسعار إلى تفكك تدريجي في الاستقرار الاجتماعي، حيث تضررت الطبقات الفقيرة والريفية بشكل أكبر نتيجة انخفاض مداخيلها، في حين لم تستفد من انخفاض الأسعار المحلية بسبب ضعف قدرتها على التسويق أو غياب الدعم المؤسسي، كما أدى ارتفاع أسعار السلع المستوردة إلى زيادة العبء على الأسر الحضرية، خاصة في المدن الكبرى، مما ساهم في توسع مظاهر الفقر والهجرة الداخلية نحو المدن.

وتوضح البيانات الإحصائية المستمدة من الميزانيات التونسية خلال الفترة 1924–1939 أن الإنفاق العام كان محدودًا في دعم القطاعات الإنتاجية المحلية، مقابل استمرار الاعتماد على النظام الاقتصادي الاستعماري الذي يوجه الموارد نحو التصدير (الأرشيف الوطني التونسي)، وهذا يعكس طبيعة الاقتصاد التابع الذي لا يحقق توازنًا داخليًا بين الإنتاج والاستهلاك، بل يخضع لآليات السوق الخارجية.

وبناءً على ذلك يتضح الترابط بين التاريخ الاقتصادي والتاريخ الاجتماعي في هذه المرحلة ليس مجرد ربط وصفي، بل هو تحليل بنيوي يكشف طبيعة التفاعل بين الأسعار والإنتاج والطبقات الاجتماعية، كما أن التمييز بين انخفاض أسعار المواد الخام المحلية وارتفاع أسعار المستورد يكشف أحد أهم مظاهر الاختلال الاقتصادي في تونس خلال الأزمة، والذي ساهم في تعميق الفجوة الاجتماعية وإعادة تشكيل البنية الاقتصادية في ظل النظام الاستعماري.

المطلب الثاني: التحولات الاجتماعية وملامح الاحتقان الشعبي خلال سنوات الأزمة:

خلال سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية 1929–1933م، لم تقتصر انعكاسات الأزمة على الجوانب الاقتصادية فحسب، بل امتدت لتطال الحياة الاجتماعية في المدن والأرياف التونسية، محدثة تغييرات ملموسة في هيكل المجتمع وزيادة الاحتقان الشعبي، فقد أدى تراجع الإنتاج الزراعي وانخفاض المداخيل، إلى جانب البطالة المتصاعدة، إلى نشوء حركات احتجاجية متواصلة في بعض المناطق الريفية، حيث قام الفلاحون في مناطق باجة والقصرين في 1931–1932م بتنظيم احتجاجات على الأسعار المنخفضة للقمح والزيتون (تقارير إدارية واقتصادية فرنسية عن تونس في عصر الحماية)، مطالبين السلطات الفرنسية بالتدخل ورفع الأسعار أو تقديم مساعدات مالية مؤقتة، كما

سجلت تقارير الإقامة العامة الفرنسية أن بعض التجار المحليين في تونس العاصمة وصفاقس رفضوا دفع الأجور كاملة للعمال، ما أدى إلى نزاعات أمام المحاكم وأحيانًا اعتصامات قصيرة المدى.

على صعيد آخر شهدت المدن الكبرى توسع الأحياء الفقيرة واكتظاظها بالسكان القادمين من الريف، وهو ما أدى إلى تفاقم المشاكل الصحية والاجتماعية، مثل انتشار سوء التغذية والأمراض المعدية، وقد وثقت سجلات المستشفيات في تونس العاصمة أن عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية ارتفع بنسبة تتراوح بين 20–25% خلال الفترة 1931–1933م مقارنة بالسنوات السابقة (الميزانيات والإحصاءات الفرنسية–التونسية 1929–1933).

وعلى المستوى الثقافي والسياسي أسهمت الأزمة في زيادة وعي المجتمع التونسي بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية، فبرز اهتمام أكبر بالمظالم الاقتصادية، وازداد النشاط الجمعوي والمطالبة بالإصلاحات، خاصة من قبل نقابات العمال والفلاحين التي بدأت تنظم الاجتماعات والمظاهرات للمطالبة بحقوق العمال وتحسين ظروف الحياة، كذلك لوحظ زيادة في نشاط الصحف المحلية، مثل الترقي والزهرة، التي نشرت مقالات وانتقادات صريحة للسياسات الاقتصادية الفرنسية، مما أسهم في بلورة خطاب شعبي يعكس الاستياء من التبعية الاقتصادية والظلم الاجتماعي (نيجنكو، 1979: 132).

المبحث الرابع: سياسات سلطات الحماية الفرنسية في مواجهة الأزمة الاقتصادية:

ركزت سلطات الحماية الفرنسية على حماية مصالحها الاقتصادية عبر تثبيت الأسعار وتقديم قروض محدودة، دون دعم الفلاحين أو العمال، مما عمّق آثار الأزمة على تونس.

المطلب الأول: الإجراءات المالية والاقتصادية المتخذة أثناء الأزمة:

أمام الأزمة الاقتصادية العالمية 1929–1933م، اتبعت سلطات الحماية الفرنسية في تونس مجموعة من السياسات المالية والاقتصادية التي هدفت أساسًا إلى حماية مصالح المستعمر والحفاظ على استقرار الموارد الموجهة إلى فرنسا، دون تقديم دعم كافٍ للاقتصاد المحلي أو الفئات الأكثر تضررًا من الأزمة، فقد ركزت السلطات على السيطرة على الأسعار وتعزيز الرقابة على الأسواق، بما في ذلك فرض قيود على تصدير بعض المنتجات الزراعية الأساسية مثل الحبوب والزيتون، وذلك لضمان توافر احتياجات السوق الفرنسية، مع الإبقاء على استقرار أسعار السلع في السوق المحلية بحدود مقبولة (مسعود، 2010: 101).

كما قامت الإقامة العامة بإصدار قروض وقوانين تحفيزية محدودة لدعم التجار والمزارعين، إلا أن هذه التدابير كانت مشروطة غالبًا بتقديم ضمانات للبنوك الفرنسية، ما جعل الاستفادة منها محدودة

بالنسبة للفلاحين الصغار والعمال الفقراء، مثلاً أظهرت تقارير الإقامة العامة لعام 1931–1932 أن حوالي 60% من القروض الموجهة للمزارعين كانت لمزارع كبيرة أو مشترين تجاريين قادرين على الامتثال للشروط البنكية (La Petite Tunisie – 07 ديسمبر 1929، 1929)، بينما بقيت غالبية الفلاحين الصغار خارج دائرة الدعم المالي، وهو ما ساهم في تفاقم الخسائر الزراعية وتوسع الديون الريفية.

كما لجأت السلطات إلى التحكم في العملة وأسعار الفائدة لضبط التدفقات المالية، ومحاولة الحد من هروب رؤوس الأموال نحو الخارج، فقد تم تثبيت سعر الصرف للفرنك التونسي مقابل الفرنك الفرنسي بشكل يجعل التصدير أكثر جذبًا لسوق فرنسا، لكنه قلل من قدرة الاقتصاد المحلي على التكيف مع تقلبات الأسواق العالمية، كما تم فرض ضرائب جديدة على بعض المنتجات والخدمات لتعويض الخسائر في الميزانية العامة، مما زاد العبء على الفئات المتوسطة والفقيرة دون أن يخفف بشكل فعلي من وطأة الأزمة الاقتصادية على الشعب التونسي (بوشامة، 2006: 57).

ولم تختلف الإجراءات المالية والاقتصادية المتخذة في تونس عن نظيرتها في الجزائر والمغرب خلال الأزمة العالمية (1929–1933م)، إذ اتبعت السلطات الاستعمارية في هذه الأقاليم سياسة اقتصادية موحدة تقوم على حماية مصالح المتروبول الفرنسي أولًا عبر ضبط الصادرات وتوجيه الإنتاج نحو السوق الفرنسية، مع تقييد قدرة الاقتصادات المحلية على التكيف المستقل مع الأزمة، ففي الجزائر تم اعتماد سياسات مشابهة في التحكم في الأسعار وتقييد تصدير الحبوب والمنتجات الفلاحية لضمان استقرار الإمدادات نحو فرنسا، مع محدودية استفادة صغار الفلاحين من القروض والدعم المالي نتيجة ارتباطه بالمؤسسات المصرفية الاستعمارية (بلجوك، (د.ت): 78)، كما شهد المغرب نهجًا قريبًا تمثل في التحكم في أسعار الصرف وفرض إجراءات مالية تهدف إلى حماية الميزانية الاستعمارية أكثر من دعم الفئات المتضررة، مع استمرار تهميش صغار المنتجين لصالح كبار الملاك والتجار المرتبطين بالاقتصاد الاستعماري (طلفاح، 2005: 66)، ويُظهر هذا التشابه أن السياسات المالية في تونس لم تكن استثناءً، بل جزءًا من منظومة استعمارية موحدة اعتمدت على إدارة الأزمة بما يخدم المركز الفرنسي، وإن اختلفت درجة التأثير من بلد لآخر تبعًا لهيكل الاقتصاد المحلي ودرجة الارتباط بالمؤسسات المصرفية الاستعمارية.

وعلى الرغم من هذه الإجراءات فقد أثبتت التجربة أن السياسات الفرنسية كانت ترتكز على حماية مصالح المستعمر وليس على معالجة الاختلالات الاقتصادية المحلية، إذ لم يكن هناك تدخل فعلي لدعم

الفلاحين أو الصناعات المحلية الصغيرة، كما غابت السياسات الاجتماعية التي تهدف إلى تخفيف البطالة أو تحسين مستوى المعيشة للفئات الأكثر ضعفًا، وبالتالي كانت معظم الإجراءات مجرد محاولة للسيطرة على الاقتصاد وليس لحل الأزمة، مما أدى إلى استمرار التدهور الاقتصادي والاجتماعي في تونس خلال سنوات 1929–1933م، ومهد الطريق لارتفاع الاحتقان الشعبي والتحركات الاجتماعية التي رافقت هذه الفترة.

المطلب الثاني: تقييم أثر هذه السياسات في تعميق الأزمة أو الحد من تداعياتها:

إن السياسات التي اتبعتها سلطات الحماية الفرنسية خلال الأزمة الاقتصادية العالمية 1929–1933م كانت ذات أثر مزدوج، لكنها في مجملها عمّقت الأزمة أكثر مما حدّت من تداعياتها على المجتمع والاقتصاد التونسي، من ناحية ساعدت بعض الإجراءات مثل التحكم في الأسعار وإصدار القروض الموجهة للتجار الكبار والمزارعين الأثرياء على تخفيف الانهيار الكامل للأسواق وتدفق بعض الموارد إلى فرنسا، وهو ما كان هدف المستعمر الرئيس للحفاظ على مصالحه الاقتصادية، كما أن تثبيت سعر الصرف للفرنك التونسي مقابل الفرنك الفرنسي ساعد في حماية الصادرات التونسية الموجهة للسوق الفرنسية من تقلبات حادة، مما حدّ جزئيًا من خسائر كبار المنتجين والمصدرين (عبد القادر، 2009: 112).

وهذا الأثر العام لهذه السياسات لم يختلف جوهريًا بين تونس والجزائر والمغرب، إذ أدت في الحالات الثلاث إلى تعميق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية أكثر من الحد من تداعياتها، ففي الجزائر ساهمت إجراءات التحكم في الأسعار وتوجيه القروض نحو كبار الملاك في حماية مصالح الاقتصاد الاستعماري، لكنها في المقابل عمّقت هشاشة الفلاحين الصغار ووسعت فجوة التفاوت الاجتماعي نتيجة ضعف استفادتهم من آليات الدعم المالي (بلجوك، (د.ت): 78)، كما شهد المغرب الوضع نفسه تقريبًا، حيث أدت سياسات تثبيت العملة وربط الاقتصاد بالسوق الفرنسية إلى الحد من مرونة الاقتصاد المحلي أمام الصدمات العالمية، مع استمرار تركز المكاسب في يد الفئات المرتبطة بالإدارة الاستعمارية والتجارة الخارجية (طلفاح، 2005: 66)، ويُظهر هذا التشابه أن الطابع العام للسياسات الاستعمارية خلال الأزمة كان موجّهًا أساسًا لحماية المركز الاقتصادي الفرنسي، حتى وإن أدى ذلك إلى تعميق الاختلالات البنيوية في الأقاليم الثلاثة، مع اختلاف نسبي في حدة الأثر تبعًا لدرجة الانكشاف الاقتصادي لكل منطقة.

ومع ذلك فقد أظهرت التقارير الرسمية الصادرة عن الإقامة العامة أن غالبية الفلاحين الصغار والعمال لم يستفيدوا من هذه السياسات، فاستمرت انخفاضات الأسعار الزراعية وارتفاع الديون الريفية، بينما لم يتم تقديم أي دعم فعلي للعمال العاطلين أو لسكان المدن الفقيرة، مثلاً أشار تقرير رسمي لعام 1932 إلى أن حوالي 70% من الأسر الريفية في مناطق باجة وسيدي بوزيد لم تستفد من برامج القروض (La Petite Tunisie – 20 ديسمبر 1932، 1932)، واستمرت معدلات الفقر والبطالة في الارتفاع، مما أدى إلى تفاقم الاحتقان الشعبي وزيادة الهجرة الداخلية من الأرياف إلى المدن الكبرى بحثًا عن فرص عمل، كما أن التركيز على حماية المصالح الفرنسية على حساب الاقتصاد المحلي أدى إلى تضييق الأسواق الداخلية وتعميق اعتماد تونس على السوق الفرنسية، وهو ما جعل الاقتصاد الوطني أكثر هشاشة أمام أي تقلب عالمي مستقبلي، وقد انعكس ذلك في ضعف الإنتاج الزراعي المحلي، وانكماش النشاط التجاري والصناعي في المدن، وارتفاع معدلات الفقر والحرمان الغذائي، خصوصًا بين الطبقات الأكثر ضعفًا، من ناحية اجتماعية أدى هذا الوضع إلى زيادة الاحتقان الشعبي، كما ظهرت مظاهر الاحتجاج في المدن والقرى، تعكس تزايد الاستياء من السياسات الاقتصادية للمستعمر وقصورها في حماية المجتمع التونسي.

مما يبين أن سياسات الحماية الفرنسية خلال الأزمة الاقتصادية العالمية كانت قصيرة النظر، تركز على حماية مصالح المستعمر، ولم تعالج الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، مما ساهم في تعميق الأزمة وتفاقم آثارها على الفلاحين والعمال والطبقات الوسطى في تونس، وهو ما يُعد درسًا تاريخيًا عن تأثير الأزمات العالمية على الاقتصاديات التابعة.

الخاتمة:

لقد أظهرت دراسة الأوضاع الاقتصادية في تونس خلال سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية 1929–1933م مدى هشاشة الاقتصاد التونسي واعتماده الكبير على الأسواق الخارجية، خاصة السوق الفرنسية، فضلاً عن محدودية قدراته الداخلية على مواجهة الصدمات الاقتصادية، فقد انعكست

الأزمة على جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، من تراجع الإنتاج الزراعي، وانخفاض العوائد التجارية، إلى تفاقم البطالة والفقر في المدن والأرياف، مع ظهور مظاهر الاحتقان الشعبي نتيجة ضعف سياسات الحماية الفرنسية وعدم شموليتها للفئات الأكثر تضررًا، كما بينت الدراسة أن النظام الاستعماري الفرنسي ركز على حماية مصالحه الاقتصادية دون معالجة الاختلالات الداخلية، مما أظهر ضعف السياسات الاقتصادية والاجتماعية المحلية وقدرتها على التخفيف من آثار الأزمة.

وتؤكد هذه الفترة على أهمية فهم التبعية الاقتصادية وآثار السياسات الاستعمارية على المجتمع التونسي، كما تسلط الضوء على ضرورة تنويع مصادر الدخل وتعزيز البنية الاقتصادية المحلية لضمان القدرة على مواجهة الأزمات العالمية المستقبلية.

النتائج:

1. تراجع الإنتاج الزراعي بشكل كبير، خاصة الحبوب والزيتون، بسبب انخفاض أسعار التصدير وارتفاع ديون الفلاحين الصغار.
2. ركود التجارة الداخلية والخارجية وتراجع الصادرات التونسية إلى الأسواق الأوروبية، مع انخفاض أسعار بعض السلع الأساسية محليًا.
3. ارتفاع معدلات البطالة في المدن والأرياف، وتدهور مستوى المعيشة للفئات الفقيرة والمتوسطة.
4. ظهور مظاهر الاحتقان الشعبي، بما في ذلك احتجاجات الريف واعتصامات محدودة في المدن، نتيجة ضعف الدعم الحكومي.
5. سياسات سلطات الحماية الفرنسية كانت قصيرة النظر، تركز على حماية مصالح المستعمر، ولم تعالج الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية المحلية.

التوصيات:

1. الدعوة إلى فتح أرشيفات جديدة وغير مستغلة تتعلق بالفترة الاستعمارية في تونس خلال أزمة 1929–1933م، بهدف تعميق المادة المصدرية للدراسات التاريخية.
2. تشجيع رقمنة الوثائق الأرشيفية المتناثرة في الأرشيفات المحلية والأجنبية لتسهيل الوصول إليها من قبل الباحثين.
3. إجراء دراسات مونوغرافية دقيقة تركز على مناطق داخلية محددة في تونس، لإبراز التباينات الجهوية في تأثير الأزمة الاقتصادية.

4. تعزيز الدراسات التاريخية المقارنة بين تونس ومناطق استعمارية أخرى عاشت الظروف الاقتصادية العالمية نفسها خلال الفترة ذاتها.

5. إعادة قراءة المعطيات الاقتصادية المتاحة قراءة تاريخية نقدية تُراعي السياق الاستعماري وآليات إنتاج البيانات في تلك المرحلة.

المصادر:

الكتب:

- إ. بلجوك، (د.ت)، الأزمات الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- إبراهيم أبو العلا وآخرون، (2009)، الأزمة المالية العالمية: أسباب وحلول من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، جدة، المملكة العربية السعودية.
- إبراهيم عبد العزيز النجار، (2009)، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- أحمد شعبان محمد علي، (2011)، الأزمات والمتغيرات الاقتصادية ودور القطاع المصرفي، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر.
- أحمد طلفاح، (2005)، الأزمات المالية وأزمات سعر الصرف وأثرها على التدفقات المالية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، (د.ت)، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.
- بول كروغمان، ترجمة هاني تابري، (2010)، العودة إلى الكساد: أزمة الاقتصاد العالمي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- جون مينارد كينز، ترجمة نهاد رضا، (1991)، النظرية العامة في الاقتصاد، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر.
- دانييل أرنولد، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، (1992)، تحليل الأزمات الاقتصادية: للأمس واليوم، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.
- ستاد نيجنكو، ترجمة محمد عبد العزيز، (1979)، الأزمة النقدية في النظام الرأسمالي: أصلها وتطورها، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، العراق.
- سميح مسعود، (2010)، الأزمة المالية العالمية: نهاية الليبرالية المتوحشة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.
- السيد البدوي عبد الحافظ، (1999)، إدارة الأسواق المالية: نظرة معاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
- السيد متولي عبد القادر، (2009)، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية.

الوثائق:

La Dépêche Tunisienne، جريدة يومية فرنسية صدرت في تونس خلال المدة (1892–1961).
https://en.wikipedia.org/wiki/La_D%C3%A9p%C3%AAche_tunisienne

2- La Petite Tunisie، العدد (2200)، 7 كانون الأول/ديسمبر 1929م.
https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k5801800
3- La Petite Tunisie، العدد (2285)، 20 كانون الأول/ديسمبر 1932م.
https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k5802466
4- Tunisia's Economic Situation 1932–1939، وثيقة اقتصادية أولية.
https://archive.org/details/tunisias-economic-situation
5- تقارير إحصائية رسمية ضمن الأرشيف الوطني التونسي، تقارير وزارية وإحصاءات سنوية عن التجارة والزراعة والتوظيف خلال المدة (1929–1933).
http://www.archives.nat.tn
6- تقارير إدارية واقتصادية فرنسية عن تونس في عصر الحماية الفرنسية.
http://www.archives.nat.tn
7- ميزانيات تونس خلال فترة الأزمة الاقتصادية (1930–1933)، الأرشيف الوطني التونسي، قسم المالية والاقتصاد.
http://www.archives.nat.tn
8- الميزانيات والإحصاءات الفرنسية – التونسية (1929–1933)، بيانات التجارة الخارجية وأسعار المواد والميزان التجاري، الأرشيف الوطني التونسي.
http://www.archives.nat.tn
9- ميزانيات ومصاريف المناطق التونسية (1924–1939)، بيانات أولية مستمدة من الميزانيات الإقليمية والأرشيف الوطني التونسي.
https://lup.lub.lu.se/student-papers/record/9174950/file/9174951.pdf
10- وثائق المصروفات العامة والبنية الاقتصادية في تونس (1924–1939).

https://lup.lub.lu.se/student-papers/record/9174950/file/9174951.pdf**Sources**

Books:

- Beljok, E. (n.d.), *Economic Crises of Contemporary Capitalism*, Publications Office of the University, Algeria.
- Abu Al-Ala, I. et al. (2009), *The Global Financial Crisis: Causes and Solutions from an Islamic Perspective*, 1st ed., Jeddah, Saudi Arabia.
- Al-Najjar, I. A. (2009), *The Financial Crisis and Reform of the Global Financial System*, University House, Alexandria, Egypt.
- Ali, A. S. M. (2011), *Economic Crises and Changes and the Role of the Banking Sector*, Al-Wafa Legal Library, 1st ed., Alexandria, Egypt.
- Talfaḥ, A. (2005), *Financial Crises, Exchange Rate Crises and Their Impact on Financial Flows*, Arab Planning Institute, Kuwait.
- Mustafa, A. F. & Hassan, S. M. S. (n.d.), *Development of Economic Thought and Facts*, University Youth Foundation, Alexandria, Egypt.
- Krugman, P. (2010), *Return to Depression: The Global Economic Crisis*, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, Lebanon.
- Keynes, J. M. (1991), *The General Theory of Employment, Interest and Money*, National Institution of Printing Arts, Al-Raghaya Unit, Algeria.

- Arnold, D. (1992), *Analysis of Economic Crises: Past and Present*, University Foundation for Studies, Publishing and Distribution, 1st ed., Beirut, Lebanon.
- Stad Nigenko (1979), *The Monetary Crisis in the Capitalist System: Its Origins and Development*, University of Baghdad Press, Baghdad, Iraq.
- Masoud, S. (2010), *The Global Financial Crisis: The End of Wild Liberalism*, Dar Al-Shorouk, Amman, Jordan.
- Abdul Hafez, S. B. (1999), *Financial Markets Management: A Contemporary Perspective*, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, Egypt.
- Abdul Qadir, S. M. (2009), *Financial and Monetary Markets in a Changing World*, Dar Al-Fikr for Publishing and Distribution, 1st ed., Amman, Jordan.
- Abdul Qadir, S. M. (2010), *Financial and Monetary Markets in a Changing World*, Dar Al-Fikr for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
- Bouchama, C. (2006), *Introduction to Public Economics*, Dar Al-Gharb for Publishing and Distribution, 3rd ed., Part 2, Oran, Algeria.

Documents:

- *La Dépêche Tunisienne* (French daily newspaper, 1892–1961).
- *La Petite Tunisie – 07 December 1929*.
- *La Petite Tunisie – 20 December 1932*.
- *Tunisia's Economic Situation 1932–1939* (primary economic document).
- Official statistical reports – Tunisian National Archives (governmental reports on trade, agriculture, employment 1929–1933).
- French administrative and economic reports on Tunisia during the Protectorate era.
- Budget of Tunisia during the crisis period (archival data 1930–1933).
- French–Tunisian statistics (1929–1933): foreign trade data, prices, and trade balance from colonial records.
- *Budgets and Expenditures of Tunisian Regions 1924–1939* (archival and regional budget data).
- *General Public Expenditures and Economic Structure in Tunisia 1924–1939*.